

قانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحسين الصحة القروية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحسين الصحة القروية ؛

وعلى ما اقرته مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية، وموافقة رأى مجلس الدولة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة (٤) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه النص الآتي :

"مادة ٤ - تدبج الأموال اللازمة لمشروعات هذا القانون الوجه الآتي :

(أ) إعانة سنوية من ميزانية الدولة مقدارها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

الأقل للأعمال الحديدية والصيانة والترميمات على الأريز بما يصرف

في الصيانة والترميمات على خمسة في المائة من مقدار هذه الاعانة

(ب) المبالغ المخصصة في كل مجلس مديرية للصحة القروية

والطبية تبعا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤

بوضع نظام لمجالس المديرية .

(ج) التبرعات التي ترد لمجلس المديرية لهذا الغرض من طريق الوقف

والوصايا والهبات وغيرها .

(د) فائض ميزانية مشروعات هذا القانون في السنة السابقة .

والاعانة السنوية التي تؤخذ من ميزانية الدولة توزع بواسطة وزارة

الصحة العمومية على مجالس المديرية بنسبة عدد سكان كل مديرية

في آخر تمدا عام .

وعلى وزارة الصحة العمومية أن تقدم لوزارة المالية والاقتصاد مع

طلب الاعتماد السنوي للاعانة بيانًا مفصلا بمفردات هذا الاعتماد سواء

ما يتعلق بالأعمال الحديدية أو بالصيانة والترميمات أو بمصروفات المشروعات

التي عهد للمجلس بإدارتها على أن يقرها البرلمان مع مشروع الميزانية .

وينشئ كل مجلس مديرية ميزانية خاصة للمشروعات التي نص عليها هذا القانون

إيرادا ومصروفا .

(ج) من حكم عليه بالحبس في جريمة من الجرائم الانتخابية أو الشروع فيها لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي .

(د) من حكم عليه في جنحة مخدرات لمدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

(هـ) من أشهر افلاسهم لمدة خمس سنوات من تاريخ شهر الافلاس الا إذا رد إليهم اعتبارهم بذلك .

(و) المحجور عليهم مدة الحجر والمصابون بأمراض عقلية مدة مجزوم .

(ز) العاملون من الضباط وصف الضباط والجنود في القوات المسلحة والبوليس وأية هيئة ذات نظام عسكري مدة خدمتهم .

وتنشأ الحصص أو تلتفى بقرار من لجنة الشياخات بعد اعتماد وزير الداخلية .

وتعتبر المزية أو الكفر أو التزلة أو النجع التابع للقرية حصصا أو حصصا فيها ويكون لكل حصص في القرية شيخ منها يساعد العمدة في أعماله .

وتنظم كيفية التبدد في قوائم الحصص وتعديلها والظن عليها بقرار يصدر من وزير الداخلية .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، وبمعل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

صدر بقصر الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٣٧٢ (٩ يولييه سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية بالنيابة

قائد جناح عبد اللطيف محمود البندادي محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير العدل وزير الصحة العمومية وزير المالية والاقتصاد

أحمد حسنى نور الدين طراف عبد الجليل ابراهيم العمري

وزير الأوقاف وزير المعارف العمومية وزير القصر (بالانتداب)

أحمد حسن الباقورى اسماعيل محمود القباني أحمد حسنى

وزير الخارجية وزير الأشغال العمومية (بالانتداب) وزير الدولة

محمود فوزى فتحى رضوان فتحى رضوان

وزير التموين (بالانتداب) وزير التجارة والصناعة

حلمى بهجت بلوى حلمى بهجت بدوى

وزير المواصلات (بالانتداب) وزير الشؤون البلدية والقروية

وليم سليم حنا وليم سليم حنا

وزير الحربية والبحرية وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية

قائد جناح عبد اللطيف محمود البندادي عبد الرزاق صدق عباس مصطفى عمار

وزير الارشاد القومى وزير الدولة لشئون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم ضاغ (أ. ح)

"يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من تأدية الامتحان من يمتنون أساتذة أو أساتذة مساعدين أو أساتذة زائرين باحدى مدارس طب وجراحة الأسنان التابعة لإحدى الجامعات المصرية وكذلك المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم في جراحة طب الأسنان من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية تكون معادلة لدرجة بكالوريوس طب وجراحة الأسنان المصرية إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم الطبية حسنى السير والسلوك ومواطنين على تلقى دروسهم العلمية والعملية طبقا لبرنامج المعاهد التي تخرجوا منها".

مادة ٢ - على وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٣٧٢ (٩ يولييه سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الصحة العمومية

نور الدين طراف

قانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للدخار والمعاشات لموظفى الحكومة المدنيين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للدخار والمعاشات لموظفى الحكومة المدنيين المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية والمعدل

بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ والقانونين رقمى ٥٤ و ٦١ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٢ ؛

مادة ٢ - يستبدل بعبارة "وزارة المالية" المذكورة فى المادة ٦ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه عبارة "وزارة المالية والاقتصاد".

مادة ٣ - على وزراء الصحة العمومية والداخلية والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٨ شوال سنة ١٣٧٢ (٩ يولييه سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل ابراهيم العمري

وزير الداخلية (بالنيابة)

قائد جناح عبداللطيف محمود البغدادى

وزير الصحة العمومية

نور الدين طراف

قانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٣

بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما اقره مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان النص الآتى :